اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

الواقع الاقتصادي في العراق وخيارات المستقبل

القسم الثالث

بغداد/ اياس حسام حمودي

تواصلت مناقشات المشاركين في طاولة (المدى) المستديرة في اعقاب تقديم الدكتور رائد فهمي وزير العلوم والتكنولوجيا ورقة العمل الخاصة بالواقع الاقتصادي في العراق، فبعد أن أكمل الدكتور عباس ابو التمن مدير منتدى بغداد الاقتصادي اعقبته د.سلام سميسم المستشارة الاقتصادية في وزارة المرأة بمداخلة مسهبة قالت فيها:

د.سلام سميسم

د.رائد فهمي

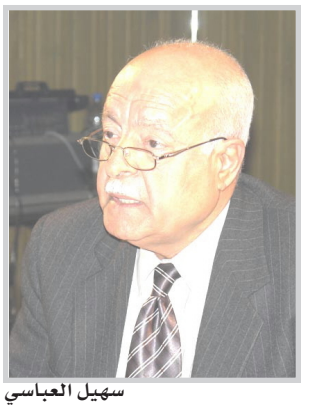
سهيل العباسي

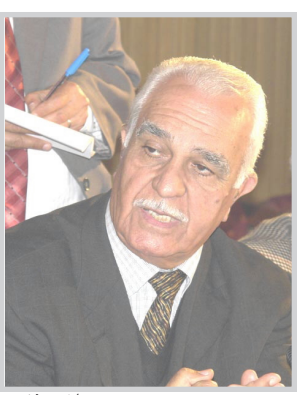
هاشم ذنون

اشكر مؤسسة المدى واشكر د. رائد فهمي على هذه المحاضرة الرائعة التي كانت مجموعة رسائل حيث ان عناوين كل واحدة منها تحتاج الى محاضرة، وقد فتحت ابوابا وفتحت جروحاً انا اعتقد بانها مست كل عراقي حاضر في هذه الندوة، القضية ان الدكتور تفضل وذكر هذه المسائل فتسامى بصفته العلمية والاكاديمية على صفته الوظيفية وانا أؤمن بأن المكانة العلمية اعلى من المكانة الوظيفية، والدكتور كان قد طرح طرحا موضوعيا وتشخيصا علميا لمواقع الوجع في الاقتصاد العراقي وبالتالي كانت هنالك عدة تشخيصات لمشكلة الاقتصاد العراقي تستلزم ايضا رؤى عديدة ومختلفة مثل ما تفضل الحاضرون وهو الامر الحسن ان يكون المتحدث او المعقب مجموعة من خيرة الاساتذة فيمتلئوا اكثر ويستفيد الجميع من مما طرحوه في البحث. القضية معالي الوزير ان هنالك مسائل معينة، قضية العلاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اولا وانا بتواضع اقول انا كنت ضمن الفريق الاستشاري الذي عمل معهم على اعداد التقرير العراقي، القضية الثانية عن عملية صنع القرار الاقتصادي في العراق والقضية الثالثة في البنية وهيكلية الاقتصاد العراقي والقضية الرابعة في مسائل تطبيق وصايا صندوق النقد والبنك الدولي. اولا نبدأ من آخر شيء الذي هو تطبيق الوصايا انا اعتقد ان معظمكم اذا لم يكن كلكم قد سمعتم بقضية روشيتة صندوق النقد الدولي كما يطلق عليها رمزي زكي هذه باتت من الامور المألوفة انه صندوق النقد والبنك الدولي عندما يلزمان بسياسات الاصلاح والتثبيت الاقتصادي لابد من ان يطلبا مقابل ذلك شيئاً مثل هذا يتجلى في مسائل اساسية خفض العجز في الميزانية العامة والموازين الخارجية التي هي ميزان المدفوعات والحساب الجاري والميزان التجاري وعدة اجراءات تقليدية هي في المجمل عندما نقول تخفيض عجز الموازنة العامة يستلزم زيادة الايرادات العامة وتقليل النفقات العامة، وتقليل النفقات اول الاشياء تطلب منه رفع سياسات الدعم الحكومي، ورفع الاعانات وهذه المسائل تدفع ثمنها الطبقة المتوسطة، نضع هالة حمراء عليها. يوجد لدينا اثر اجتماعي واثر كبير وهذا ستدفع ثمنه الطبقات المهمشة والطبقات المسحوقة و تأتي في مقدمتها. الآن أمريكا التي هي ام الرأسمالية بدأت تناقض في توجهاتها حتى شروط مفاوضات صندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية، والمرأة هي التي تدفع الثمن وذلك بصفتها قائدة للاسرة وايضا الطبقات العاملة والطبقات المسحوقة ونحن نقول يوجد لدينا بطالة. توجد مسألة اخرى وهي الروشيتة حيث تارة يقولون لدينا تضخم وتارة يقولون عندنا بطالة وعندنا كساد وتارة يقولون لدينا كساد تضخمي ما الاجراء وما الاستراتيجية لا اعرف، هذا يقود الى النقطة الاخرى، من يصنع القرار في الاقتصاد العراقي وانا اريد ان اقول كلمة وانا اسفة لا اريد ان تحسب مأخذاً على القضية لكن في احدى الجهات المهمة والتي هي في قمة الهرم في صنع القرار الاقتصادي في العراق ذهبت الى ذلك المكان فسألت ماذا وجدت فيه وانا للعلم ذهبت زائرة ولم أجرؤ ان أتعين هناك على الرغم من تخصصي الاكاديمي قلت لهم وجدت كل شيء عدا الاقتصاديين، لجنة اقتصادية، المستشارة الاعلى فيها طبيبة اسنان عدا الاخرين الذين هم من الفائضين من الوزارات الاخرى قاموا بجمعهم في ذلك المكان لماذا هذا البلد المليء بالنخب الاقتصادية الذين عجزوا عن استيعابهم، قبل قليل قالوا فلان ليس اقتصاديا نعم هو ليس اقتصادياً لا توجد مشكلة هو يصنع القرار هو مدير هذا منصب اداري ولكن ليس من العيب ان يستعين بمستشارين لغرض امداده علميا بالقاعدة العلمية حتى تكون القضية صحيحة، اذاً لا يوجد لدي صناعة قرار بصورة سليمة لا يمكن لي بناء استراتيجية صحيحة ولا يمكن فهم اي شيء من الواقع، ومعالي الوزير تفضل وذكر استراتيجية ٢٠٠٤ انا اذكر شيئاً اخطر من موازنة ٢٠٠٧ التي أتت بكتاب سري لكل الوزارات انا الاقتصادية الوحيدة في وزارتي وكتبت رأياً علمياً عنها رمي في النفايات، نأتي للبنك الدولي وصندوق النقد.. جنابك تفضلت واسهبت في هذا الشيء لانه توجد ملامح انا قد اسعدت عندما سمعتها من معاليك لأنني عملت فترة في هذا الملف وعملت على رسالتين للدبلوم والماجستير وعلى مشاكل البلدان العربية مع صندوق النقد والبنك الدولي فالتفاصيل تبدو مألوفة، هنالك مسألة مهمة جدا صندوق النقد والبنك الدولي تشكيلات نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية لضمان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية ومشروع مارشال الاطار الداخلي لمشروع مارشال الذي بدأ مشروعاً داخلياً لاوربا والمشروع الخارجي الى حد سنة ١٩٧٣ كان صندوق النقد الدولي يتبنى برامج الاصلاح النقدي وبرامج قصيرة الامل والبنك الدولي يتبنى المشاريع التنموية وقضايا المشاريع الانمائية طويلة الاجل سنة ١٩٧٣ توحد الصندوقان او البنكان وعملا برامج متوسطة الاجل عند ذلك خرجت لنا بدعة الاصلاحات الهيكلية واذا ما قارناها بتطور الفكر الاقتصادي العالمي والتطورات السياسية وبعد ذلك سقوط الاتحاد السوفيتي كانت هي المبرر الدولي لضمان اقتصاديات السوق وسيطرتها على مجال الاقتصاد العالمي، لكن انا كنت اطالب دائما وبتواضع ومن خلال كتاباتي ومن خلال العمل ومن خلال حتى المباحثات التي حدثت بين صندوق النقد والبنك الدولي بعد السقوط مباشرة وحضورنا فيها قلت لهم هل الانسان العراقي مطالب دائما بأن يدفع ثمن اخطاء قادة غير حكيمين، الديون العراقية لم تأت الا بسبب ادارة غير عقلانية وغير رشيدة للاقتصاد العراقي لماذا يدفع الانسان هذا الثمن كم مرة يدفع هذا الثمن، هذه قضية، ثم قضية الديون قضية تتعلق بمستقبل الاجيال القادمة وليس بمستقبلنا الآن فكيف سنواجه هذا الشيء، الان يصبح صانع القرار العراقي امام مسؤولية تاريخية و هي ذمة امام التاريخ امام الشعب العراقي وامام الله هل هو على استعداد ان يأخذ هذا الشيء، قضية المفاوضات والغاء الديون العراقية، احد الساسة العراقيين في حديث خاص معه كنت اعلم انهم هم وقعوا، عندما يوقعون على شروط نادي باريس لم يجرؤ احد من الجمعية الوطنية المنعقدة آنذاك على التساؤل ما هي شروط نادي باريس ولم يكلف احد نفسه يذهب الى الانترنت عن طريق موقع نادي باريس ويعرف ما هي الشروط و قاموا بالموافقة عليها جميعا بعد ذلك خرجت القرارات حيث أعطوهم مهلة سنة وبعد السنة رفع الدعم عن الكثير من الامور واولها المشتقات النفطية حيث بدأ الناس يصرخون: اصابعنا لا تزال زرقاء ذهبنا وانتخبنا وبالتالي يكافئوننا برفع الدعم عن المشتقات النفطية، القضية ليست كذلك القضية قضية صنع قرار وآليات وهكذا. يتحمل جزءاً منه نحن مثلما يشتكي الاستاذ حسام الساموك أن الاعلام الاقتصادي لا يستطيع ان يوصل المعلومة الاقتصادية ويوعيهم وبأن هذه العملية مطبوخة وليس في يوم وليلة صنع هذا القرار، ونرجع ايضا الى الحلقة الاولى، من يصنع القرار الاقتصادي في العراق، البنك الدولي وصندوق النقد شروطهم معروفة الياتهم معروفة لكن تبقى القضية كيف نتعامل وما هي القوة التساومية للتعامل مع صندوق النقد وكيف نمتلك قوة تفاوض تمكننا من فرض خصوصية الوضع الاقتصادي العراقي على بساط البحث بحيث يمكن ان ننتشل هذا الواقع، معلومة اخيرة معالي الوزير، شبكة الحماية الاجتماعية هي فكرة رائعة والقضية موجودة ومسألة العدالة الاجتماعية كانت في السابق سبة يواجه بها دعاة الفكر الاشتراكي، الان بات الرأسماليون يرفعونها ويصلحون مجتمعاتهم من خلالها في محاولة لإعادة التوازن في التفاوت بين الدخول. القضية الاخرى ان شبكة الحماية الاجتماعية هي ارقام واسماء معلنة فقط غير منفذة انا اعلن من خلال وزارة المرأة ويقال انه مقدار السرقة التي فيها ١٧ مليار دينار عراقي اسماء النساء التي خرجت من خلال وزارة المرأة لم يتسلم احد اي مبلغ من شهر ١٢-٢٠٠٥ وهذه موثقة لكن هنالك مجموعة من الارامل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قاموا باعطائنا استثناء بالتقديم لمجموعة من الارامل، نحن بدورنا قدمنا عن طريق وزارة الدولة لشؤون المرأة وكل الارامل حالاتهن مأساوية لكن حتى الان لم تتسلم اية منهن مستحقاتها الى اين تذهب؟ هذه واحدة من حلقات الفساد الاداري، و بقي شيء الذي هو الفساد الاداري بنفسه اعتبره المعضلة الاساس التي تقف امام نشاط القطاع الخاص في العراق فالقطاع الخاص في العراق انا اتفق معك معالي الوزير لا يستلزم قرارا سياسيا بل هو يستلزم أجواء مناسبة هي ظروف انبات، بذرة نرميها و نوفر لها ظروفامناسبة لكن بوجود الفساد الاداري ستواجه بالمعوقات و شكرا جزيلا.

وتحدث الاستاذ سهيل العباسي (الخبير المصرفي) حيث قال: شكرا لإتاحة الفرصة للمشاركة في البحث القيم الذي قدمه الدكتور بالنسبة للريع الريع ليس مصطلحاً جديداً او هكذا فهمت يتذكر الدكتور مفاوضات التأميم كان يردد تنفيق الريع، مسألة. الريع ان شخصاً يحتاج الى نقد يريد ان يحرك الاقتصاد. نأتي نحن و نوزعه للمواطنين نحن نريد عمل و الذي ردد المقترح الرئيس هو د. احمد الجلبي و نحن نركض وراء البنك الدولي لكي يعطينا قروضاً لماذا، قانون استثمار يصدر يعني إنكاراً لوطنية العراق لماذا انا اجلب مستثمراً اجنبياً وحتى لو كان عربيا برغم من كوني قومياً عربياً لماذا وانا امتلك فرص استثمار كثيرة نحن نمتلك تجارب للدول المجاورة التي انشأت اقتصاداً متطوراً من خلال الريع النفطي، من يتصور ان السعودية تنتج كذا كميات قمح وتصدرها لو لم يكن عندها امكانية في دخول هذا الموضوع وكذلك الدول المجاورة الاخرى ايران دول الخليج نقيس على تركيا انها متخلفة لان ليس لديها نفط و لا يجوز ان نقول نحن في حيرة من هذا الريع. عندي بنى تحتية وصلت الى الحضيض اخذت من البنك الدولي أستدين مبالغ عالية فموضوع الريع اراه مظلوماً نحن نزجه في هذه الخانة الضيقة، الدكتور تفضل الى تثبيت العملة اتصور انه لا يجود شيء يعرف بتثبيت العملة، التثبيت يعني امساك وهذا ما لا يمكن ان يحصل نحن نقول مكافحة التضخم عن طريق مراقبة اسعار الصرف و التدخل بها اما تثبيتها فهذا مصطلح لغوي اظن ان الواقع لا يتفق معه و شكرا جزيلا.

في الهم الاقتصادي

آليات السوق وحماية المستهلك

٣-٣

حسام الساموك

عند محطتنا هذه نأتي لنناقش ماينبغي أن يتحقق على أرض الواقع، فقبل أن نجهد أنفسنا ببناء جمعيات لحماية المستهلك لامكان لها لكي تمارس دورها ووظيفتها المفترضة،اذا ما وجدت حقا كيانات تحمل هذه المواصفات بحق بعد أن مللنا الأنماط المتلهفة لاشباع نهمها وجشعها من استحصال المكاسب الشخصية والرخيصة تحت ذرائع كاذبة باعتماد المهنية والحصافة ومكافحة الفساد والغش والتزوير والألاعيب المدانة.

ولكي تكون عندنا جمعيات رصينة وقادرة على حماية المستهلك بحق،لابدَ أولا من أن تتوفر لدى القائمين عليها الجدارة والاخلاقيات الكفيلة بممارسة مهماتهم بعيدا عن كل أنماط المناورة والتدليس والمصلحية.وحين تتحقق هذه العوامل ينبغي أن تكون في المقابل دولة مؤسسات تتابع الأجهزة الرقابية والتفتيشية فيها سلامة الأداء في كل تفاصيلها وعلى شتى الصعد والمواقع،فضلا عن تشريعات قانونية رادعة للفساد والأطراف التي توفر له الحماية والمحاباة وقضاء عادلاً وحازماً.ان توفر تلك المعادلة المتوازنة تهيئ فعلا البيئة المناسبة والكفيلة بتحقيق مناخ ملائم لمنهجية اقتصاد السوق. دون أن تفرض تفسيرات منحرفة لهذه المنهجية كي تخدم مصالح فئة تسعى لكسب ما تشتهيه على حساب الناس والمبادىء في آن واحد.

ان ما نود أن نذكّر به المعنيين في كل مؤسساتنا الحكومية أن مبدأ اقتصاد السوق يكاد يكون أكثر الزاما للدولة وأجهزتها بأن تكون حاضرة ورقيبة

ان ما نود أن نذكّر به المعنيين في كل مؤسساتنا الحكومية أن مبدأ اقتصاد السوق يكاد يكون أكثر الزاما للدولة وأجهزتها بأن تكون حاضرة ورقيبة وحكما في كل التداولات بشكل قد يكون أكثر مما لو كانت تعتمد منهج الاقتصاد الموجه،ففي الوقت الذي قد تقتصر تداولات مؤسسات الدولة على توفير السلع وما يتعلق باجراءاتها في ميدان مركزية الاقتصاد، تتجه مهمات الأجهزة الحكومية الى العديد من الالتزامات الاخرى بدءا من تبني برنامج للتثقيف بآليات اقتصاد السوق- في المراحل التمهيدية كما هو حالنا في العراق -لتبدأ التزامات أكثر تفصيلا بمتابعة ميدانية دؤوبة لسلامة الأداء وكل أنشطة السوق الاخرى من مراقبة سمات الجودة الى الوقوف على تأثيرات السلع المستوردة على مثيلاتها المنتجة محليا في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية فضلا عن العديد من الأنشطة الرقابية والتفتيشية لمكافحة الغش التجاري والصناعي وآليات مكافحة سياسات الاغراق التي عصفت بكل أنماط انتاجنا المحلي. وبذلك تتلاشى الخدعة التي افترضها نفر من المنتفعين حين صوروا اقتصاد السوق شكلا من أشكال الفوضى الذي تنسحب فيه الدولة-كما هو حاصل الآن- من كل فعاليات السوق لينتشر في تداولاته الغش والابتزاز وشتى أنماط الفساد وتبدأ المافيات ودلافين السوق بانتهاج الابتزاز وشتى الممارسات المدانة ويصبح المواطن الضحية الاولى والأخيرة.

وزير التجارة يلتقي وكيل وزارة التجارة الامريكي في أربيل ويوكد:

الاقتصاد العراقي يتجه إلى السوق الحره وانهاء تبعات الماضي

بغداد/ كريم السوداني

التقى وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني وكيل وزير التجارة الامريكي ليفن فرانك في أربيل على هامش أجتماعات ملتقى الحوار العراقي –الامريكي لرجال الاعمال والشركات. وأكد السوداني أن تركيز العلاقات بين الجانبين بدأت صفحة جديدة من التعاون الاقتصادي الذي نرى فيه من العوامل المهمة التي تساعد على انهاء العنف في العراق والقضاء على البطالة. وأضاف أن العراق يمتلك امكانات أقتصادية هائلة وكبيرة ستمكنه من العودة للاقتصاد العالمي وتعيد علاقاته مع العالم الخارجي وأن هناك سياسة حكومية جديدة تتيح للاقتصاد العراقي الانفتاح على السوق الحر وتمنح فرصة الاستثمار لكل الشركات العالمية في مناطق البلاد المختلفة.وكان ليفن فرانك قد أكد رغبة الحكومة الامريكية في زيارة حجم التبادل التجاري والاقتصادي مع العراق واسهام الشركات الامريكية للاستثمار في مناطق البلاد التي يتوفر فيها الجانب الامني.مضيفاً أن حاجة العراق الى بناء خمسة الاف وحدة سكنية أضافة الى تطوير وتطبيق النظام الحديث في تسجيل الاراضي وحل النزاعات ذات الصلة بحقوق الملكية ووضع أنظمة للبناء وتعزيز السلامة. وأشار الى حاجة العراق الى انعاش الشركات من أجل زيادة فرصة العمل وتعزيز مبادىء المساءلة والشفافية وتدريب المديرين على الممارسات التجارية والمحاسبية الحديثة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الشركات المشتركة.أضافة الى ضرورة اقرار الخصخصة وتشكيل لجان متخصصة في هذا المجال وتم في اللقاء الاتفاق على عدد من الاجراءات الاقتصادية التي تسهم في زيادة التبادل التجاري وثمن الجانب الامريكي السياسات الاقتصادية الناجحة لوزارة التجارة العراقية في الانتقال للسوق الحرة وتطوير القطاع الخاص اضافة الى الاصلاحات الاقتصادية الجديدة ومكافحة الفساد الاداري .

الواقع الاقتصادي في النجف

عامر العكايشي/ النجف

أبرمت محافظة النجف اتفاقية تخص التعاون والشراكة التجارية والاستثمارية مع دولة كوريا الجنوبية

وقال مصدر مخول في مجلس محافظة النجف " للمدى ": صادق مجلس محافظة النجف الاشرف على مذكرة التفاهم المعقودة بين النجف الاشرف وجمهورية كوريا الجنوبية في جوانب تجارية واستثمارية.

وتحدث الشيخ خالد النعماني نائب رئيس مجلس محافظة النجف في الجلسة قائلا: ان الحكومة المركزية تتحدث عن أهمية النجف الاشرف ولكنها في التنفيذ جعلت ميزانيتها السنوية نصف ما أعلنت عنه إضافة إلى أنها ما زالت تعتمد على أساس أن نفوس النجف ٨٠٠ ألف نسمة في حين إن الرقم الصحيح هو الضعف غير مبالية بما تشهده المدينة من زيادة نازحين ومهجرين وزائرين إضافة إلى إن مشاريع النجف الاشرف تم انجازها بنسبة ٩٠٪ على عكس بقية المحافظات المجاورة وطالب بمفاتحة الحكومة حول ذلك وتساءل رئيس مجلس المحافظة عن الميزانية الانفجارية التي وعدوا بها وفقاً لاهمية النجف الاشرف.

من جهته أبدى محافظ النجف اسعد سلطان أبو كلل تأييده لطرح نائب رئيس مجلس المحافظة وأضاف: أن حصة كربلاء والحلة والديوانية من الوقود هي ستة إضعاف حصة النجف الاشرف وان اغلب محافظات العراق مخصصاتها المالية أكثر من النجف الاشرف.

مؤتمر في عمان يحض الشركات العالمية على العمل في العراق

كربلاء /المدى

قال رئيس مجلس محافظة كربلاء إن الدول المانحة والشركات العالمية أبدت استعدادها للعمل في العراق خاصة في المحافظات المستقرة أمنيا ،خلال مؤتمر عقد في العاصمة الأردنية عمان بين الهيئة التنسيقية لمجالس المحافظات وممثلي تلك الدول استمر ثلاثة أيام بمشاركة ١٦ رئيس مجلس محافظة.

وأضاف رئيس مجلس محافظة كربلاء عبد العال الياسري في إتصال هاتفي من عمان مع وكالة أنباء (أصوات العراق) المستقلة "الكثير من الدول المانحة والشركات العالمية أبدت إستعدادها لتنفيذ مشاريع عديدة في العراق ،خاصة في المحافظات الآمنة."

وتابع "وذلك بعد أن تم توضيح الأمور أمامهم خلال مؤتمر عقد منذ أيام في عمان بين الهيئة التنسيقية لمجالس المحافظات وممثلي تلك الدول والشركات."

وأوضح الياسري أن المؤتمر " أطلق عليه (مؤتمر عمان)، واستمر ثلاثة أيام...

ومضى رئيس مجلس محافظة كربلاء قائلا "كانت الشركات العالمية والدول المانحة ،وهي مجموعة دول الإتحاد الأوروبي ،متخوفة من القدوم إلى العراق بسبب الأوضاع الأمنية... وقد أوصلنا لهم رسالة مفادها أن هناك محافظات آمنة باستطاعة الشركات العالمية أن تنفذ فيها مشاريع إستراتيجية وإستثمارية."

وزاد" أبدينا لهم الإستعداد الكامل لتوفير الأمن لتلك الشركات ،ومن جانبها أبدت تلك الدول رغبتها واستعدادها للعمل (في العراق)... وربما تشهد الأشهر المقبلة قدوم عدد من الشركات الأوروبية بعد أن وجدت تجاوبا ورغبة في الدخول إلى العراق ،وخاصة المحافظات المستقرة أمنيا."

وإستطرد الياسري قائلا "على هامش المؤتمر كانت هناك لقاءات بين رؤساء مجالس المحافظات وسفيري هولندا وكوريا الجنوبية (في الأردن) ،وتم التوصل إلى إتفاقات مشتركة لتنفيذ مشاريع إستثمارية في العراق... حيث قد أبدت كوريا الجنوبية إستعدادها للعمل فورا في البلد."

ولم يوضح الياسري طبيعة الإتفاقات المشار إليها أو حجمها ونوعها ،والمحافظات التي ستقام فيها.